إن مشكلات الوجود الإسرائيلي التي أخذت تتفاقم في أواسط السبعينات، كانت تنبع من الشكوك المتزايدة حول قدرة الدولة على الإحتفاظ بسكانها من اليهود أو إجتذاب مهاجرين جدد، في ظل ارتفاع معدل النزوح عن إسرائيل، وكذلك من الشكوك المتزايدة حول قدرة الدولة على تحقيق الاستقلال الاقتصادي، في وقت تزداد فيه ارتباطاتها بالخارج، وبالذات بالولايات المتحدة الأميركية، وهو ما يؤدي إلى جعل الرخاء الاقتصادي ظاهرة كاذبة، تخفي وراءها عجزاً فادحاً عن الوفاء بمتطلبات بقاء اليهود «الباحثين عن الارتقاء الطبقي في إسرائيل» والذين هاجروا إليها من أوطانهم الأصلية.

إن توفير الاستقرار الأمني على الجبهة الجنوبية، وفتح الحدود مع مصر لعبور قوافل السيارات الخاصة وانتقال الأفراد، واختفاء رائحة البارود من جو العلاقات مع المصريين، يمثل بحد ذاته عاملاً مشجعاً لبقاء الإسرائيليين ولجذب مزيد من المهاجرين الباحثين عن الارتقاء الطبقي في «أرض الميعاد». وفي الوقت نفسه فإن انخفاض الإنفاق العسكري سيؤدي إلى خفض في كل من معدل التضخم ونسبة الإعتماد على الخارج؛ مما يعني زيادة إمكانيات التوازن الإقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية في إسرائيل. وإذا كانت زيادة فرص الاستقرار الأمني وخفض الإنفاق العسكري ثمرة مباشرة لمعاهدة السلام، فإن تطبيع العلاقات مع مصر بوسعه أن يؤدي إلى تثبيت هذه الثمار وتأكيدها، وإلى جانب ذلك، يضيف تطبيع العلاقات مع مصر ميداناً فسيحاً للمعاملات الإسرائيلية في أسواق مصر، حيث سيضع ذلك الأساس الراسخ لزيادة الصادرات الإسرائيلية إلى السوق المصرية المفتوحة، بل، ربما أيضاً، إلى بعض الأسواق العربية. ويتوقع المحافظ السابق لمصرف إسرائيل أن المستهلك المصري سيفضل السلع الإسرائيلية على السلع الأوروبية*.

وتنتظر إسرائيل من النشاطات الإقتصادية التي سيتيحها تطبيع العلاقات مع مصر، الشيء الكثير؛ إذ تتوقع أن يتجاوز نشاطها مصر إلى أفريقيا وعمق العالم العربي. فعلى سبيل المثال، يدرس إتحاد شركات «تادیران» مع شركاء مصريين كيفية الاستفادة من طاقة الشمس، وكذلك تصريف بضائعه في مصر، ابتداءً من البطاريات الكهربائية إلى الثلاجات. وهناك العديد من المشروعات في هذا المجال تبدأ من إسرائيل، فمصر، وتمتد من مصر إلى شبكة من الدول الأخرى سواء العربية أو الأفريقية. ويعتقد الإسرائيليون أن المشروعات المشتركة والطويلة الأمد، هي ضمان أساسي لإرساء العلاقات بين مصر وإسرائيل على أساس إقتصادي أقوى.

ولا ينظر إلى المشروعات المشتركة من الزاوية الإقتصادية فقط وإنما يمكننا النظر إليها من الناحية الاجتماعية أيضاً. فبوسع المشروع المصري الإسرائيلي المشترك أن يخلق أساساً لمصالح مشتركة بين أفراد أو جماعات في كل من الدولتين، ومن ثم فإن هؤلاء الأفراد يشكلون في المستقبل قوة إجتماعية تساند العلاقات مع إسرائيل، وتقف في مواجهة أية محاولة للإخلال بمصالحها التي استقرت. فـ«المشروع المشترك»، إذن، يمكن

---

* راجع: «المجتمع الاسرائيلي، التصورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية»، مركز الدراسات، الأهرام، ١٩٨٠، ص٦٦.